الفصل الثالث

نظرية توازن السوق.

1. مفهوم توازن السوق.

هي الحالة التي يَكون فيها عرضُ الخَدمات والسّلع مُساوياً بشكلٍ تام للطلب نَتيجةً لعدم وجود نقصٍ أو فائض في السوق فإنّ الأسعار تظلّ مستقرةً خلال هذه الحالة،

وفيما عدى حالة التوازن فان السوق سيكون في حالة اختلال.

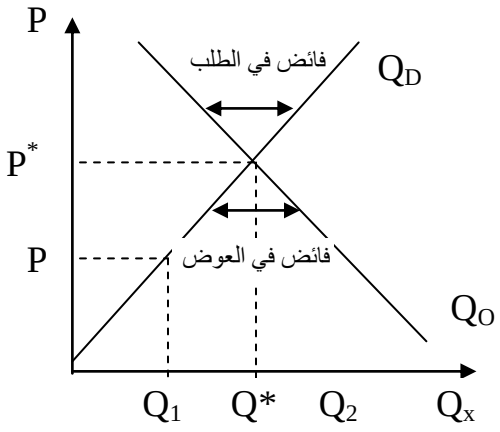

2. فرضيّات توازن السوق:

يعتمدُ التوازن على مجموعة من الفرضيّات ، تتمثل في:

- تعدُّ وحدة السلع المتداولة في السوق المُتوازن متجانسة.
- يُعدّ السوق المتوازن كاملاً؛ أي إنّ كافّة التُجّار والمشترين يعلمون بشكلٍ تام طبيعة عمل جميع التُجار الآخرين .
- يَحتوي السوق المتوازن على عددٍ كبير من المُستهلكين،
- تُعدُّ قرارات الشراء الخاصّة بالمشترين في السوق المُتوازن مُستقلةً بشكل تام عن قرارات التُجار
- يعدّ السوق المُتوازن مستقلاً بشكلٍ تام عن غيره من أنواع الأسواق الأخرى .

3. التعبير الرياضي عن توازن السوق:

رياضيا يمكن التعبير عن توازن السوق كما يلي:

$$Q_d = f(p) = a - bp \quad / \quad b > 0$$

$$Q_o = f(p) = c + d\,p \quad / \quad d > 0$$

$$Q_o = Q_d$$

4. التغيّرات الطارئة على توازن السوق:

تُؤثر على تَوازن السوق مَجموعةٌ من التغيّرات المُرتبطة بتغيير التوازن الخاص بالخدمات أو السلع، فعِندما يحدث تغيّر في طَبيعة العرض أو الطلب أو كلاهما، ويؤدّي هذا التغيّر في التوازن إلى تغيّر في كميّة أو سعر التوازن أو كليهما، ودلك على النحو التالي

- **ثبات العرض وتغير الطلب:** هو ظُهور تغيّرٍ في الطلب بانتقال كامل مُنحناه إلى الجهة اليمُنى أو اليُسرى من مُنحنى العرض والطلب؛ بسبب تغيّر عامل أو أكثر من عامل مُحدّد للطلب، مثل دخل الزبائن، وعَدد الزّبائن، وأذواق وتفضيلات الزبائن، وأسعار السلع المُكملة والبديلة مع ثبات الأسعار، وافتراض ثبات العرض .

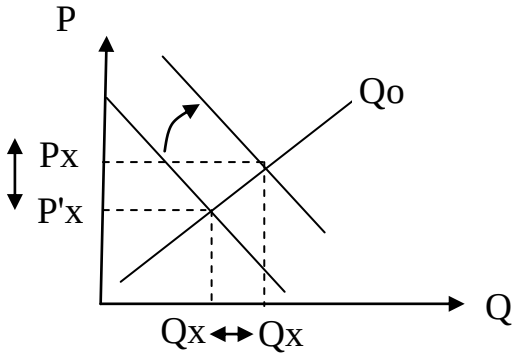

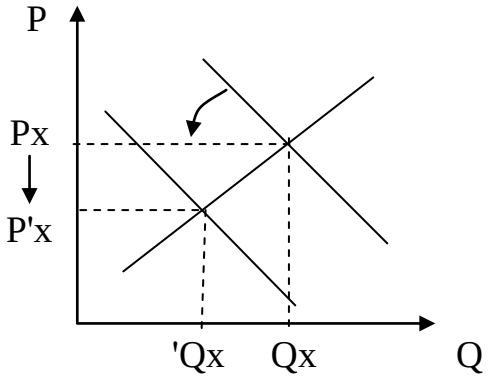

- **ثبات الطلب وتغيّر العرض:** هو ظُهور تغيّر في العرض بانتقال كامل منحناه إلى الجهة اليُمنى أو اليُسرى من مُنحنى العرض والطلب؛ بسبب تغيّر عامل أو أكثر من عامل مُحدّد للعرض، مثل عدد التُجار أو المُنتجين، وأسعار العناصر الإنتاجيّة، والتقنيات المُستخدمة في الإنتاج، والضرائب المفروضة مع ثبات الأسعار، وافتراض ثبات الطلب.

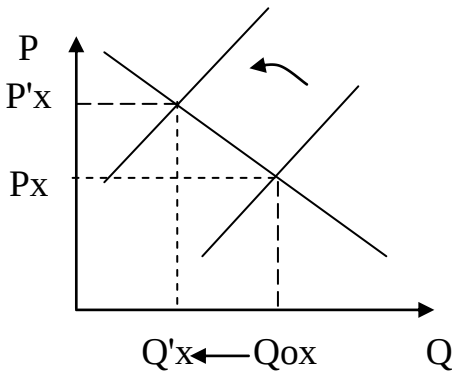

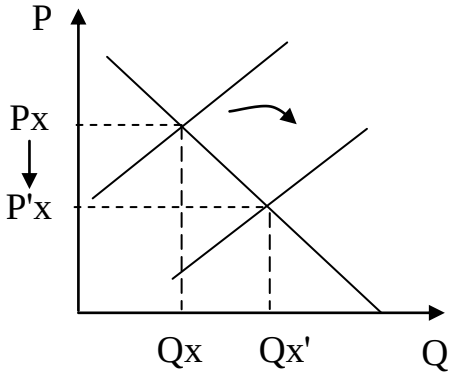

❖ **التغير في العرض والطلب معاً:** هو ظُهور تَغيّر في الطلب نتيجةً لعامل أو أكثر من عوامل الطلب، مع ظهور تغيّر في الوقت ذاته في العرض نَتيجةً لعامل أو أكثر من عوامل العرض، فينتج عن ذلك ظهور تغيرات في توازن السوق وفقاً للحالات الآتية :ارتفاع كلٍّ من الطّلب والعرض، نقصان كلٍّ من الطلب والعرض، ارتفاع الطلب ونقصان العرض، نقصان الطلب وارتفاع العرض.

5. **التدخل الحكومي من اجل تحديد الأسعار بهدف تنظيم السوق.**

أ: **تحديد حد أقصى للسعر (سقف سعري):**

تتدخل الحكومة في الأسواق عن طريق تحديد ثمن أعلى للسلعة يعني وضع **سقف أعلى** لثمن سلعة معينة. و بالتالي فان السلعة لا يمكن أن تباع أو تشترى بسعر أعلى من السعر المحدد. والهدف من هده السياسة هو حماية المستهلكين

عند تدخل الحكومة بوضع حد أقصى للثمن قانونيا لا يجوز البيع بأعلى منه وليكن عند P'_x، فإن هذا السعر لا يحقق التوازن إنما ستكون الكمية المطلوبة عنده أكبر من الكمية المعروضة (فائض طلب). وهنا يمكن أن تنشأ السوق السوداء "وهي سوق يتم تداول السلعة فيها بطرق غير نظامية وبسعر أعلى من السعر المحدد من قبل الحكومة". ولمنع نشأة هذه السوق تقوم الحكومة :

- إما باستيراد هذا العجز (العجز في العرض) و بيعه مباشرة للمستهلك بأسعار منخفضة عن أسعار السوق.
- منح إعانة للمنتجين تعادل الفرق بين السعر المحدد إداريا و سعر السوق؛ من اجل إنتاج الكمية المطلوبة و بيعها بسعر منخفض.

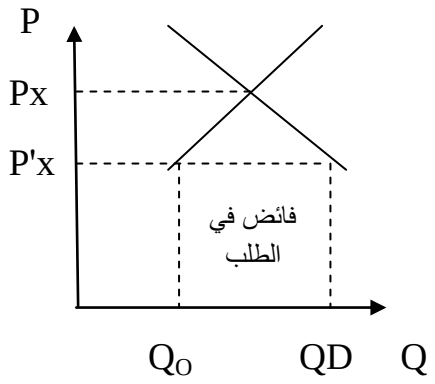

ب: تحديد سعر أدنى (أرضية سعريه) :

تدخل الحكومة في الأسواق عن طريق تحديد ثمن أدنى للسلعة، يعني وضع **سقف أدنى** لثمن سلعة معينة، و السلعة لا يمكن أن تباع أو تشترى بسعر أدنى من السعر المحدد، ودلك لضمان حد أدنى لمدا خيل المنتجين من السلعة و يكون ذلك عادة في الإنتاج الزراعي.

عند تدخل الحكومة بوضع حد أدنى للثمن قانونيا لا يجوز البيع بأقل منه يكون هذا الثمن أكبر من ثمن التوازن و ليكن عند P'_x. عند هذا السعر ستكون الكمية المعروضة عنده أكبر من الكمية المطلوبة (فائض عرض أو عجز طلب) يتم امتصاصه بطريقتين :

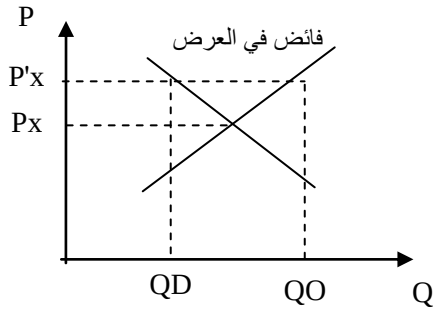

إما أن تقوم الحكومة بتمويل شراءه مباشرة و تتحمل هي الفرق أو تشجع و تساعد المزارعين بتخزين هذا الفائض كأن تتحمل نفقات التخزين.

4ـــ 2 التدخل الحكومي بفرض الضرائب ومنح الإعانات:

أ: اثر الضرية على التوازن.

عند فرض الحكومة لضريبة غير مباشرة على سلعة ما يخفض المنتج عرض السلعة وينتقل منحنى العرض جهة اليسار بمقدار الضريبة. يتحدد وضع توازني جديد ،فتنخفض الكمية ويرتفع السعر من Pإلى 'P.

يلاحظ أن السعر لم يرتفع بمقدار الضريبة كاملاً إنما بجزء منهاوهو الجزء الذي يتحمله المستهلك من الضريبة. أما الجزء الباقي فيتحمله المنتج.

يتوقف مقدار ما يتحمله المستهلك أو المنتج من الضريبة على مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة تضعف قدرة المنتج على رفع السعر فيتحمل هو عبء أكبر من الضريبة. وعندما يكون الطلب غير مرن

يتمكن المنتج من رفع السعر ليحمل المستهلك الجزء الأكبر من الضريبة. ويتقاسم الاثنان الضريبة في حالة الطلب متكافئ المرونة بينما يتحمل المنتج العبء وحده في حالة الطلب لانهائي المرونة ويتحملها المستهلك بكاملها في حالة الطلب عديم المرونة

نميز في الضريبة بين نوعين من الضريبة

أ:1 ضريبة نوعية.

الضريبة النوعية هي مبلغ يقتطع من كل وحدة إنتاج من السلعة المنتجة كفرض ضريبة مقدارها 2 دج على كل متر من القماش.

$$\begin{cases} Q_{ox} = a + b(p-t) \\ Q_{dx} = a - bp \end{cases}$$

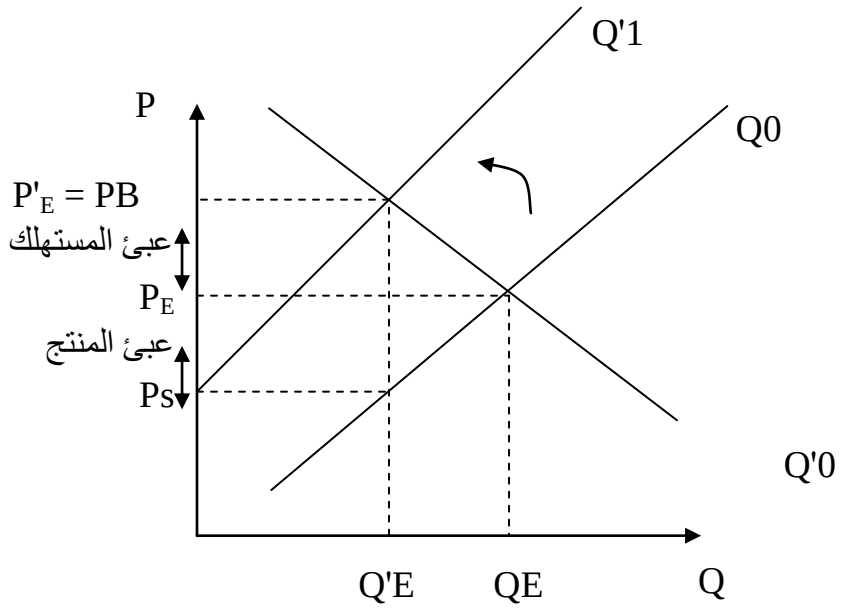

P_b: سعر المشتري أي السعر الذي يتسلمه هذا الأخير بعد دفع الضريبة، في الحال لو تحمل الضريبة لوحده.

و يتحدد سعر الشاري من منحنى الطلب إما سعر البائع فيتحدد من منحنى العرض. أما المقدار: $P_b - P_S$ فلابد أن يساوي مقدار الضريبة.

توقف حصيلة الضريبة على معدل ضريبة، وعلى الكمية المباعة من السلعة و تعرف حصيلة الضريبة على أنها : $Q.t=T$

تتزايد حصيلة الضريبة إلى حد معين تكون عنده أعظمية: $dT/dt=0$

و بعد هذا الحد تتناقص الحصيلة بسبب انكماش المبيعات الناتج عن زيادة الضريبة .

أ: 2. الضريبة القيمية:

الضريبة القيمية هي عبارة عن فرض نسبة معينة على سعر كل وحدة من وحدات الإنتاج فإذا كانت النسبة المئوية الضريبية إلى سعر الوحدة المنتجة هي r حيث:

$$P^r = p(1-r)$$

$$\begin{cases} Q_{ox} = a + b\,p\,(1-r) \\ Q_{dx} = a - pb \end{cases}$$

ب: اثر الإعانات على توازن السوق:

عند منح الحكومة إعانة إنتاج لسلعة ما يزيد المنتج المعروض من السلعة فينتقل منحنى العرض جهة اليمين بمقدار الإعانة

$$\begin{cases} Q_{ox} = a + bp \\ Q_{dx} = a - bp \end{cases} \rightarrow \begin{cases} Q_{dx} = a + b(p+s) \\ Q_{dx} = a - bp \end{cases}$$

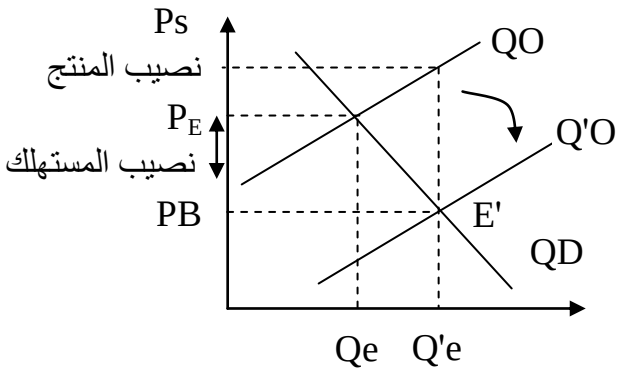

يتحدد وضع توازني جديد عند E' فترتفع الكمية وينخفض السعر

يلاحظ أن السعرل م ينخفض بمقدار الإعانة كاملاً إنما بجزء منها وهو الجزء الذي يستفيد به المستهلك من الإعانة. أما الجزء الباقي فيستفيد منه المنتج.

ويتوقف مقدار ما يستفيد به المستهلك أو المنتج من الإعانة على مرونة الطلب، فكلما زادت المرونة يستفيد المنتج بجزء أكبر من الإعانة لأن تخفيض بسيط في السعر سيزيد من الكمية المطلوبة. وعندما يكون الطلب غير مرن يحصل المستهلك على نصيب أكبر من الإعانة

ويتقاسم الاثنان الإعانة الممنوحة في حالة الطلب متكافئ المرونة بينما يتستفيد المنتج من كامل الإعانة في حالة الطلب لانهائي المرونة ويستفيد منها المستهلك بكاملها في حالة الطلب عديم المرونة

إذا هناك علاقة عكسية بين مرونة الطلب السعرية ومقدار استفادة المستهلك من الدعم.

وهناك علاقة طردية بين مرونة الطلب السعرية ومقدار استفادة المنتج من الدعم الحكومي.